العدد (1815) السنة السابعة - الاثنين (7) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أسبابها سياسية

حرب مياه تقودها دول الجوار ضد العراق !

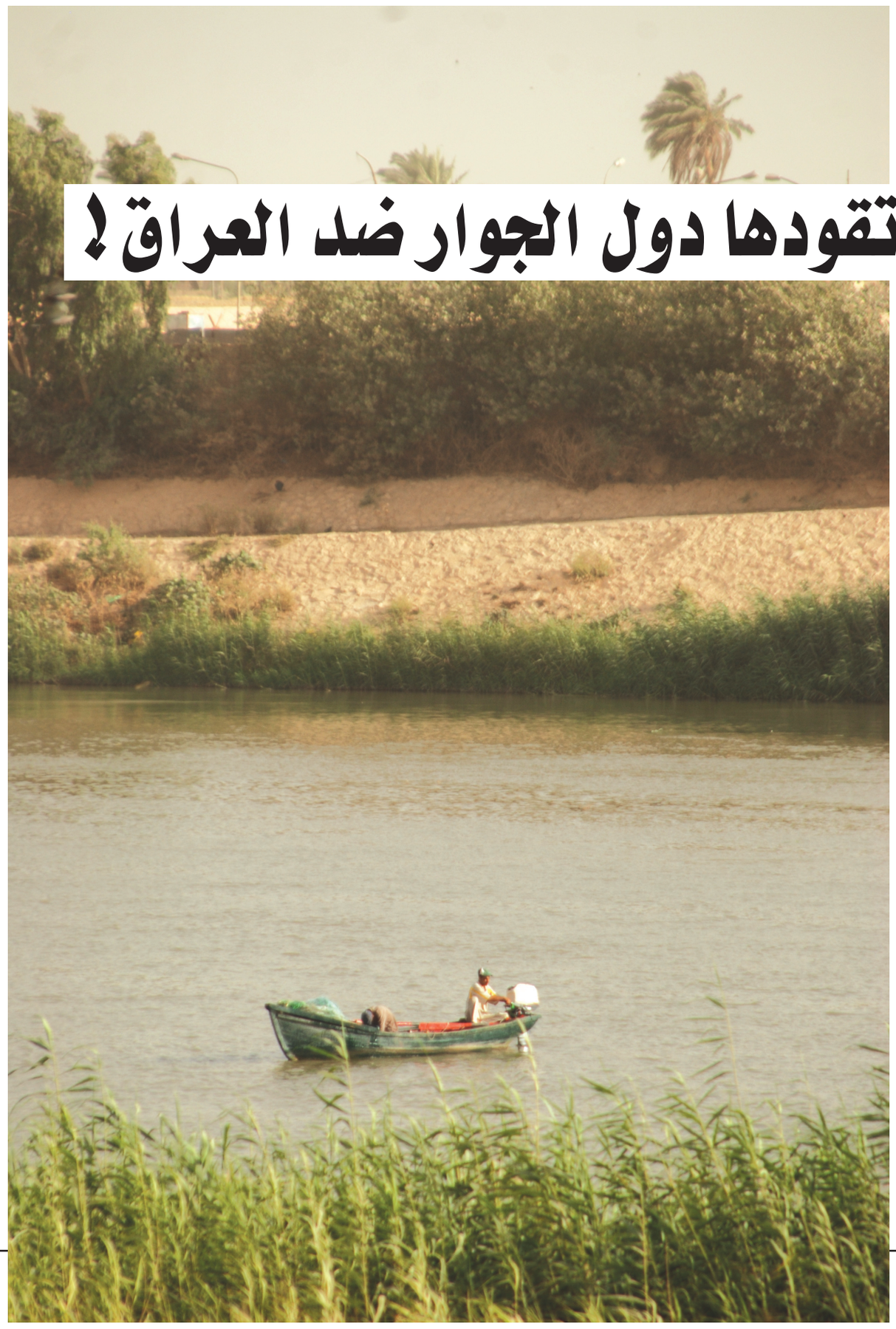

بين فترة وأخرى تثار قضية المياه بين العراق وتركيا وسوريا، وعادة ماتثار للضغط على القرار السياسي العراقي، أحد المتنافسين على منصب رئاسة الوزراء،يقول في تصريحات صحفية، ان وجوده بهذا المركز سيخفف من هذه الازمة كثيرا، وايران ليست بعيدة عن مثل هذه الاثارات، عندما حولت مجرى نهر الكارون، وارسلت الينا بديلا عن المياه المخلفات الصناعية الملوثة. التقرير محاولة لالقاء المزيد من الضوء على هذه «الخلية النائمة» التي يوقظها الجيران كلما احتاجوا اليها!!

وزارة الزراعة: بشكل عام سيقطع هذا المشروع الحصة المائية عن ٨٠٠ الف دونم من الاراضي الزراعية في العراق وهذا يعني خسارة العراق انتاج ٨٠٠ الف دونم من المنتجات الزراعية الصيفية والشتوية وفي مقدمتها الحنطة حيث سيتقلص انتاجها قرابة ٢٥٠ الف طن سنويا و٦٠ الف طن من الشعير و٨٠٠ الف طن من منتجات مختلفة.

وزارة الخارجية: هناك مباحثات حول دول الشراكة وهي كل من سوريا، العراق وتركيا وطالبنا بعقد اجتماع مع الجارة سوريا عبر القنوات الدبلوماسية للتباحث حول المشروع السوري ولم يصلنا الرد لحد الآن.. وما زلنا بالانتظار!!

بغداد / سها الشيخلي

تصوير / سعد الله الخالدي

تقارير رسمية

أشارت تقارير رسمية الى ان نهر دجلة دخل منطقة الخطر والخوف من الجفاف بات وشيكا بسبب المشاريع التي تنفذها الجارة سوريا بدعم من الكويت والهدف تجفيف مياه دجلة المار في العراق، وتضيف التقارير (يبدو ان ازمة الطيران اخذت مكانها ازمة المياه، وربما يأتي هذا كله ضمن الضغوط السياسية على العراق الجديد واضعافه بين جيرانه) فهل يعني هذا ان دول الجوار تجتمع على شن حرب جديدة على العراق، بعد اتخاذ سوريا رأس حربة من خلال تجفيف نهر دجلة الذي يمر بمسافة ٥٠ كيلو مترا في اراضيها قبل دخوله العراق،وهو ما يعادل اقل من ١٪ من طول النهر، ما جعل بغداد تطلب ايضاح حقيقة المشروع السوري؟ مع ان العراق شهد خلال السنوات الثلاثة الماضية ازمة حادة في المياه العذبة، بانت صورتها في جفاف العشرات من الجداول والانهر الفرعية في وسطه وجنوبه، ما اضطر مئات الاسر الى هجر قراها والتوجه نحو مراكز المدن كما ادى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب الى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات.

تفعيل أعمال اللجنة الثلاثية

واثر ذلك دعت بغداد الجانب السوري الى الاجتماع العاجل من اجل ايضاح حقيقة مشروع اعلنت عنه دمشق يقضي بارواء نحو ٢٠٠ الف هكتار من اراضيها من مياه نهر دجلة بسحبها لمسافات طويلة داخل الاراضي السورية.وقال مدير عام مشاريع الري والبزل والناطق الرسمي لوزارة الموارد المائية العراقية علي هاشم لقد طلبنا عقد اجتماع مشترك للبحث في حقيقة المشروع الاروائي الذي تعكف سوريا على تنفيذه عبر جر نهر دجلة الى اراضيها لغرض الارواء، واضاف حتى الآن لم يتم تحديد اي موعد لهذا الاجتماع لكننا دعونا الى الاسراع في عقده خلال اقرب وقت ممكن واضاف: ان اي سحب من مياه النهر سيؤثر على الحصة المقررة للعراق والتي بالاصل هي متدنية وهو ما يعني بالتالي حدوث انعكاسات خطيرة على الواقع الزراعي والاقتصاد المحلي في البلاد، وحث هاشم على ضرورة تفعيل اعمال اللجنة الثلاثية المعنية بتقاسم المياه بين الدول المتشاطئة العراق وتركيا وسوريا، وخلص هاشم الى ان وزارة الموارد المائية تعمل ومن خلال القنوات الدبلوماسية للاتصال مع الجانب السوري لتزويدنا بالمعلومات الخاصة بالمشروع لمعرفة حجم كميات المياه المراد استثمارها والتي على ضوئها يمكن تحديد الضرر الذي سيصيب العراق نتيجة تنفيذ هذا المشروع.

مشروع الحسكة

فيما ذكرت صحف عربية ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سيساهم في دعم تنفيذ مشروع يؤدي لسحب مياه نهر دجلة من اقصى الحدود السورية مع تركيا والعراق لمسافات طويلة بهدف زيادة رقعة الاراضي الزراعية بمحافظة الحسكة الواقعة شرقي سوريا، وان مشايخ الخليج يقدمون مليارات الدولارات من واردات البترول لنجاح هذه الحرب ضد العراق التي تهدف الى تحويل بلاد النهرين الى صحراء تشبه صحاريهم. وفيما يبدو فانه بعد الفرات الذي اوشك على الجفاف بسبب السدود السورية والتركية، يعمل البلدان الجاران على تغييرمسار نهر دجلة باتجاه الاراضي السورية عن طريق انشاء محطة ضخ كبيرة وشق قنوات رئيسة وفرعية وأنفاق منه الى نهر الخابور في محافظة الحسكة السورية، وفي المقابل فان تحويل مياه دجلة سيسبب فقدان العراق حصته من مياه النهر، التي تشهد تدنيا منذ سنوات، كما ان ذلك سيلحق أضرارا كبيرة بالواقعين البيئي والزراعي في العراق ويتوقع ان تفقد محافظات الوسط والجنوب حصتها المائية نهائيا، ويذكر ان تركيا قبل اشهر تعهدت لزيادة حصص العراق المائية ووافقت على زيادة منسوب الفرات الى ما متوسطه ٥٥٠ مترا مكعبا في الثانية للمساعدة في حل ازمة الجفاف التي يعانيها العراق.

> تجاوزات قانونية لاتفاقات تقاسم المياه التي وقعتها سوريا وتركيا مع العراق

تأثير المشروع على الزراعة

يقول المستشار في وزارة الزراعة الدكتور عبد الحسين نوري الحكيم شارحا تأثيرات المشروع السوري على مجمل الزراعة في العراق والذي قال:

قيام سوريا بتمويل كويتي بسحب المياه من نهر دجلة في المسافة القصيرة التي يشكل النهر الحدود السورية لزراعة ٢٠٠ الف هكتار (٨٠٠ ألف دونم) من اراضي السورية سوف يؤثر بالسلب على الزراعة في العراق:

بشكل عام سيقطع هذا المشروع الحصة المائية عن ٨٠٠ الف دونم من الأراضي الزراعية في العراق وهذا يعني خسارة العراق انتاج ٨٠٠ ألف دونم من المنتجات الزراعية الصيفية والشتوية وفي مقدمتها الحنطة حيث سيتقلص انتاجها قرابة ٢٥٠ الف طن سنويا و٦٠ الف طن من الشعير و٨٠٠ الف طن من(الخضراوات الصيفية، زهرة الشمس، الذرة الصفراء والبيضاء، البطاطا، البصل والثوم وغير ذلك من المحاصيل الصيفية). ان نقص القاعدة العلفية جراء تنفيذ هذا المشروع سيؤدي الى تقلص عدد الثروة الحيوانية في العراق.

ضياع هذه الكميات الكبيرة من الانتاج الزراعي سيؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الزراعي وانخفاض معدل الدخل من الا نتاج الزراعي.

سحب هذه الكمية الكبيرة من المياه سيعرقل خطط الموازنة المائية حيث ستتأثر الزراعة اكثر كلما تقدمنا جنوبا في العراق، لان النقص في الحصة المائية يظهر في المصب اكثر من الاراضي الزراعية في المقدمة وسيوقف تنفيذ المشاريع الاروائية وهذا كله يؤدي الى ازدياد الفقر في المحافظات الوسطى والجنوبية.

يؤدي تقليل الموارد المائية الى تركيز الاملاح في المياه وبالتالي يتم تسريع تملح التربة في وسط وجنوب العراق، ونتيجة ذلك سيكون انخفاض معدلات انتاجية المحاصيل عموما ويتقلص عدد المحاصيل التي يمكن زراعتها في الارض حسب درجة حساسية النباتات للتراكيز الملحية المختلفة.

نتيجة لكل ذلك سيساهم هذا المشروع في زحف الصحراء على الاراضي الزراعية في مناطق وسط وجنوبي العراق.

مباحثات بشأن الشراكة

من جهة اخرى اوضح وكيل وزارة الخارجية الاستاذ لبيد عباوي ل (المدى) ان هناك مباحثات حول دول الشراكة وهي كل من سوريا، العراق وتركيا وطالبنا بعقد اجتماع مع الجارة سوريا عبر القنوات الدبلوماسية للتباحث حول المشروع السوري ولم يصلنا لحد الان الرد.. وما زلنا بالانتظار..

الواقع القانوني لمياه النهرين

عن البرتوكلات بين سوريا والعراق تشير الخبيرة في المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي الدكتورة مها رشيد الزيدي الى:

- ان العراق قد استثمر مياه نهر دجلة منذ ٦٠٠٠ عام،وهو يعتمد كليا على مياه دجلة والفرات منذ آلاف السنين وهو اول المستفيدين في بدء الحياة والحضارة بينما يعد الاعتماد التركي على النهرين اعتمادا ثانويا بدليل ان مدة استخدامها لمياه النهرين لا تزيد على عقدين من الزمن، وهنا تبرز وبشكل جدي حقوق العراق التاريخية والمكتسبة في مياه هذين النهرين والتي تؤهله ليكون الدولة الاحق من غيرها في الحصول على كمية تلبي استخداماتها الزراعية والصحية كافة من مياه النهرين المذكورين، ومع ذلك فهناك عدة اتفاقيات ومعاهدات بين الجانب العراقي والسوري منها:

في عام ١٩٨٩ عقد اتفاق بين العراق وسوريا ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر دجلة على الحدود التركية – السورية بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا، وفي عام ٢٠٠٢ هناك اتفاق بين سوريا والعراق على نصب محطة ضخ على نهر دجلة (اعتمد على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية) وسيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة قرب الحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا.

كما ان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية من المياه الى العراق من خلال زيادة الحصة المائية في نهر الفرات.

وتشير الدكتورة الزيدي الى ان الاعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ شهدت استئناف القاءات والاجتماعات الثنائية والثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا حيث عقدت عدة اجتماعات تمت خلالها مناقشة الامور المتعلقة بالمياه المشتركة والاتفاق على مصلحة شعوب الدول الثلاث، وكان من اهمها الاجتماع الثلاثي بين (العراق، تركيا، سوريا) الذي عقد في عام ٢٠٠٨ لاستكمال التعاون في مجال الموارد المائية المشتركة وتنظيم استخدامها من اجل ديمومتها لما فيه مصلحة الشعوب الثلاثة والتأكيد على اتفاق وجهات النظر حول التقاسم العادل بما يدعم خطط ومشاريع التنمية في الدول المتجاورة، وفي اسطنبول عام ٢٠٠٩ تم اجتماع لجان فنية للتباحث بشأن القضايا المتعلقة بالمياه المشتركة ومتابعة تنفيذ ما ورد في محاضر الاجتماعات السابقة وتم توقيع محضر من قبل رؤساء اللجان الفنية في الدول الثلاثة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٤ تضمنت فقراته اهمية تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية واقتراح سوريا والعراق بانشاء قاعدة بيانات مشتركة، كما اكد الجانب التركي بذل افضل الجهود لاطلاق كميات كافية من المياه باتجاه سوريا والعراق عند بدء ذوبان الثلوج في كل ربيع.

حوض نهر دجلة

ولتسليط الضوء على حوض نهر دجلة الذي يبلغ طوله ١٧٠٠ كم يقطع نحو ٥٠ كم في سوريا يحدثنا خبير الري المهندس سعيد مدحت قائلا:

القسم الاعظم من مجرى نهر دجلة وحوضه يقع في العراق، بحيث يغلب على النهر الطابع العراقي، ومع ان حوض نهر دجلة اصغر من حوض نهر الفرات الا ان نهر دجلة اغزر ماء من نهر الفرات اذ يبلغ ايراده السنوي نحو ٤٣ مليار متر مكعب حسب مصادر المعهد الدولي للموارد المائية، ويتراوح بين ٥٠و٦٠ مليار متر مكعب حسب مصادر الدراسات الستراتيجية، واذا كان نهر الفرات لا يتلقى اية ايرادات مائية مهمة من العراق فان نهر دجلة يحصل على الجزء الاكبر من ايراداته المائية داخل العراق ومن ايران، وبصورة اجمالية يقدر ايراد النهر من تركيا عند الحدود السورية التركية بنحو ١٨ مليار متر مكعب.

ويشير المهندس مدحت الى ان هذين النهرين العظيمين كانا في العهد العثماني داخليين اي وطنيين، ولم يثيرا بالتالي اية مشكلات سياسية او اقتصادية او قانونية بين القاطنين حولهما من عرب واتراك، غير ان الوضع قد تغير بعد انهيار الدولة العثمانية وولادة دول مستقلة على طول مجريهما هما تركيا وسوريا والعراق، فأدى هذا الوضع القانوني الجديد الى فقدان النهرين الصفة الوطنية ليكتسبا الصفة الدولية.

> مشروع تحويل نهر دجلة نحو الحسكة سيغيّر الخارطة البيئية في العراق

السجال السياسي

يقول المهندس مدحت:

حتى بداية ستينيات القرن الماضي بقي نهرا دجلة والفرات خارج السجال السياسي والاقتصادي والقانوني بين الدول المتشاطئة لهما، وذلك بسبب ان الطلب على المياه من قبل تركيا لم يكن كبيرا، غير ان هذا الوضع قد تغير الآن وبصورة جذرية عندما شرعت الدول الثلاث (تركيا، سوريا، العراق) بتنمية حوضي النهرين وانشاء الخزانات المائية على حوضي النهرين، فاصبحا الحاضر الدائم في السجال السياسي والقانوني بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى. بالطبع لم تكن ازمة المياه في المنطقة في ذلك الوقت قد بلغت درجة عالية من الحدة، لذلك كان من السهل ان تجتمع الاطراف الثلاث لتدارس الوضع وتلافي احتمال ان يتأزم الوضع ويتحول الى مشكلة كبيرة يصعب حلها، ومنذ ذلك التاريخ والاجتماعات الثنائية والثلاثية بين المعنيين في البلدان الثلاثة مستمرة لتدارس الوضع والعمل على ايجاد الحلول الملائمة لمصالح الدول الثلاث، لكن دون جدوى وكان لابد من الانتظار حتى عام ١٩٨٧ عندما اخذت العلاقات بين سوريا والعراق تتحسن، حيث قام خلالها رئيس وزراء تركيا في ذلك الوقت بزيارة دمشق تم في نهايتها التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني التزمت تركيا بموجبه بتمرير ما يزيد على ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه دجلة عند الحدود السورية التركية، وقد شكل هذا الاتفاق المؤقت في حينه انفراجا في العلاقات بين الدول الثلاث، غير ان تركيا سرعان ما اخذت تماطل وتختلق الذرائع في التهرب من التزاماتها، بل واخذت تطرح مطالب سياسية وامنية على سوريا تتعلق بالتخلي الرسمي عن لواء الاسكندرونة وان تمتنع سوريا عن دعمها المزعوم للاكراد في تركيا، لقد باتت الامور تأخذ مسارا خطيرا منذ ان شرعت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول المعروف بمشروع الكاب، بالطبع ما كان للامور ان تصل الى ما وصلت اليه في ذلك الحين لولا الضعف العربي العام، ولولا الخلافات السورية العراقية المؤسفة، الى جانب انشغال العراق بحروبه المجنونة في الخليج، لقد رفضت تركيا الصفة الدولية للنهرين واعتبرتهما نهرين تركيين عابرين للحدود ففي تصريح لمسؤول تركي اثناء تدشين سد اتاتورك قال: (ان ما يعود لتركيا من مجاري مياه الفرات ودجلة وروافدهما هو تركي تتصرف به تركيا كما تشاء داخل حدودها وان مصادر المياه هي موارد تركية كما ان آبار النفط تعود ملكيتها للعراق وسوريا انها مسألة سيادة) لقد عبرت تركيا عن موقفها من قضايا المياه المختلف عليها مع سوريا والعراق في دراسة تحمل عنوان قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق تولى جهازها الدبلوماسي توزيعه على مختلف دول العالم في سعي منها لتخفيف النقد الدولي لها لمخالفتها القوانين الدولية المعنية بالمجاري المائية الدولية وخصوصا القانون الذي صدر عن الامم المتحدة عام ١٩٩٧ وبموجب هذا القانون فان تركيا تعتبر نهري الفرات ودجلة متميزين بجملة من الخصائص تجعلهما مختلفين عن بقية انهار العالم، فهما ينبعان من دول(تركيا) تفتقر الى الموارد المائية ويجريان في دولتين تعد احداهما سوريا أشد فقرا من تركيا بمصادر المياه، في حين يعد العراق اغنى من تركيا، وعلى عكس الاعتقاد السائد فان تركيا ليست غنية بمصادر المياه اذ ان متوسط التدفق السنوي للمياه فيها لا يزيد على ١٨٧ مليار متر مكعب، وان الكمية المتاحة للارتفاع منها نحو ١١٠ مليار متر مكعب بما في ذلك نحو ١٢ مليارات متر مكعب من المصادر الجوفية، وعلى هذا الاساس فان نصيب الجانب السوري ١٤٢٠ مترا مكعبا الا ان سوريا عمدت الى زيادة حصتها المقررة بسحب جزء من نهر دجلة المار عبر اراضيها الى مشروع محطة الحسكة مؤخرا والذي تعقد عليه سوريا الآمال في زرع آلاف الهكتارات من اراضيها،غيرمهتمة بالضرر الذي سيصيب الاراضي العراقية.

قسمة عادلة بين الدول

يشير المهندس اسماعيل التميمي (مدير عام سابق) اختصاصي في (مشاريع أروائية) الى ان اللجنة الفنية التي تم تشكيلها عام ١٩٨٠ بين الدول المتشاطئة الثلاثة كان الهدف منها التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة الا ان اللجنة بعد ان عقدت ١٦ اجتماعا توقفت عام ١٩٩٢ دون التوصل الى نتيجة تذكر رغم جهود العراق لاستئناف عمل اللجنة الا انها لم تعقد اي اجتماع بعد ذلك التاريخ ان موقف العراق من المياه المشتركة يتلخص بان دجلة والفرات نهران دوليان طبقا لتعريف النهر الدولي المتفق عليه دوليا اي انه المجرى المائي الذي تقع اجزاء منه في دول مختلفة، ان حوض نهر دجلة والفرات هما حوضان منفصلان من خلال حدود هيدولوجية واضحة لكل منهما، وهذا يتطلب عقد اتفاق ثلاثي لقسمة عادلة ومعقولة للمياه كمّا ونوعا بين الدول المتشاطئة من خلال الالتزام بأسس قسمة المياه بين هذه الدول الواقعة على حوض النهر والانتفاع المنصف والمعقول والتي تستند الى القانون والعرف الدوليين وبما يضمن الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة في العراق باعتبار العراق هو البلد الذي تمر به معظم اطوال هذين النهرين فله الحق في استخدام هذا الفائض من المياه عند دخوله الاراضي العراقية مع ضرورة الاحتفاظ والالتزام بالقواعد والاجراءات التي تتطلب مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية وما يتبع ذلك من وجوب اتخاذ اجراءات لمكافحة التلوث في مياه النهرين جراء المشاريع الاروائية والزراعية المختلفة، وما زال العراق يرفض فكرة اعتبار المياه الدولية المشتركة سلعة اقتصادية لمخالفة ذلك لقواعد القانون الدولي فان تركيا ما زالت مستمرة في تنفيذ مشاريع ضخمة على حوضي النهرين وان مجلس الامن القومي التركي قد اوصى باسراع اتمام وانجاز كل السدود المفترض انشاؤها على نهر دجلة والفرات واعتبار عام ٢٠٢٣ موعدا لانجازها، ومن المشاريع التي باشرت تركيا انشائها ضمن مشروع الكاب من دون اعلام العراق وكذلك انشاء مشروع اليسو على نهر دجلة انما هو خلافا للقانون والعرف الدولي اللذين يقضيان بقيام دول اعالي مجرى النهر باشعار دول أسفل النهر بأية نشاطات تقوم بها يمكن ان يكون لها اثر ضار ذو شأن على الدول من قبل المجرى المائي وهذا ينطبق ايضا على ما تقوم به سوريا في الوقت الحاضر من سحب نهر دجلة من دولة المصب وهي العراق دون اتفاق دولي.

ويوضح التميمي ان استمرار كل من سوريا وتركيا في تنفيذ المشاريع على مياه النهرين قبل التوصل الى اتفاق بشأن قسمة المياه سيؤدي الى الحاق الاضرار بالسكان والبيئة في العراق نتيجة النقص الحاصل في كمية المياه وتردي نوعيتها بسبب تلوث المياه العائدة الى النهر جراء زيادة ملوحتها نتيجة تصريف مياه البزل واحتوائها على مواد كيمياوية بسبب استخدام الاسمدة الزراعية، فان من المواضيع التي يتوجب طرحها لمواجهة هذه المشكلة وحلها هو تفعيل عمل اللجنة الثلاثية للمياه الدولية المشتركة من اجل الاسراع للتوصل الى قسمة عادلة للمياه كما ونوعا، ويعتبر مشروع الحسكة من المشاريع السياسية والاقتصادية حيث ستتأثر كميات المياه الواردة الى العراق في نهر دجلة بشكل كبير وستتحكم سوريا في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق وهذا بحد ذاته تجاوز على حصة العراق وخلاف القانون الدولي، فعند انشاء مشروع الحسكة سيتم تحويل كل المياه الى اراضي هذا المشروع وسيؤدي الى تخريب البيئة العراقية وحرمان الكثير من القاطنين على النهر ين امدادات مياه الشرب والزراعة، ان جر نهر دجلة سوف يقلل الموجات الفيضانية القليلة والمعتدلة الا انه لا يقلل الفيضان العالي وهذا سيؤثر على سلامة امن المنشآت المدنية والسكان المنتشرين على طول مجرى النهر وعلى النمط الطبيعي لجريان مياه النهر.

ويؤكد التميمي ان الواقع الجغرافي العراقي يضعنا امام حقيقة واحدة هي ان العراق مرتبط من ناحية الموارد المائية بدول عدة ومصادر المياه الرئيسة التي تزود نهردجلة بالدرجة الاساس هي من تركيا وهناك عدد من الروافد لنهر دجلة هي من ايران واي عملية او تصرف منفرد او مشروع يقام على نهر دجلة من قبل سوريا له تأثير مباشر على الحصص المائية الداخلة الى العراق، و لدينا روافد وفروع موسمية وغير موسمية مشتركة مع ايران وكلها تغذي نهر دجلة والمناطق المحيطة لايران، الا ان ايران بتحويلها مصب نهر الكارون عمدت الى حرمان مناطق عديدة من الاراضي العراقية من المياه وجفاف الاراضي الزراعية وهجرة الفلاحين من القرى الى المدن، وتعتبر سوريا مشروع ري الحسكة خطوة رائدة لري الاراضي الزراعية وتوسيعها لاغراض الري والشرب والصناعة بعد ان كانت تعتمد المياه الجوفية، وان اهداف اقامة هذا المشروع هو استخدام جزء من حصة سوريا من نهر دجلة وتأمين مياه الشرب للمدن والقرى الواقعة ضمن المشروع بالاضافة الى ري حوالي ١٥٠ الف هكتار وتأمين جزء من الامن الغذائي للحد من الاستنزاف الحالي للمياه الجوفية في اغراض الري وتأمين ٥٠٠ ألف فرصة عمل في المنطقة.